قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٥

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى
بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كرواتيا
الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية التعاون الاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كرواتيا الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ رمضان سنة ١٤١٥ هـ
(الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٩٥ م) .

حسنى مبارك

اتفاقية

للتعاون الاقتصادى بين جمهورية مصر العربية

وجمهورية كرواتيا

إن حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة جمهورية كرواتيا (المشار إليهما فيما بعد بالطرفين) رغبة منهما فى تدعيم وتنمية علاقات التعاون الاقتصادى بين الحكومتين على أسس ثابتة ومستقرة لغرض توثيق علاقات الصداقة القائمة على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلة .

قد اتفقا على مايلى :

(مادة ١)

يقوم الطرفان فى إطار تشريعاتهما السارية المفعول باتخاذ الإجراءات الضرورية لخلق الظروف المناسبة لتنمية علاقات التعاون القائم على المنفعة المتبادلة فى كافة المجالات والنواحى الاقتصادية حتى يتحقق نمو مطرد فى التعاون الاقتصادى الثنائى سوف يعمل الطرفان على تنمية التعاون الاقتصادى بين الشركات والمؤسسات والهيئات والأفراد المعنيين وعلى وجه الخصوص فى مجال الإنتاج والاستثمارات أو بأى صورة من صور التعاون الاقتصادى الرفيع المستوى وفقا للقوانين الخاصة لكلا الطرفين .

(مادة ٢)

يتم التفاوض والاتفاق بين المؤسسات والهيئات والشركات والأطراف الأخرى المعنية على أشكال وصيغ وشروط التعاون الذى يتم فى إطار هذا الاتفاق طبقا للقوانين والقواعد السارية فى البلدين المعنيين

(مادة ٣)

يسعى الطرفان إلى تسهيل إجراءات وتنفيذ المشروعات التى تم التعاون فيها فى إطار هذه الاتفاقية .

(مادة ٤)

يقوم كل من الطرفين بتشجيع استثمار رأس المال والتبادل التجارى بين الأفراد والشركات التابعة للطرف الآخر مع الأخذ فى الاعتبار تنمية وتشجيع التعاون المالى والبنكى بين البنوك التجارية والمؤسسات المعنية فى البلدين .

(مادة ٥)

تشكيل لجنة مشتركة حكومية للتعاون الاقتصادى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كرواتيا ، وتضم اللجنة ممثلين عن المؤسسات والهيئات والشركات والأطراف الأخرى فى كلا البلدين .

وبجانب اللجنة المشتركة تشكل لجنة فرعية تضم الخبراء فى السياسات المالية والاقتصادية لكلا البلدين وتجتمع مرة كل عام لتبادل وجهات النظر والخبرات فى مجال الإصلاح الاقتصادى على أن ترفع توصياتها إلى الوزارات المختصة فى كلا البلدين واللجنة المشتركة .

(مادة ٦)

تقوم اللجنة المشتركة بمراجعة العلاقات الاقتصادية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كرواتيا وتدعيما لهذه العلاقات تعمل على تحديد وتنمية المجالات ذات المصلحة المشتركة والتى تشمل الصناعة والتجارة والزراعة والكهرباء والطاقة ومشروعات البترول والغاز والاتصالات والنقل والشئون المالية والبنكية والسياحة وحماية البيئة

والمشروعات المشتركة وأى مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان ويتخذان الترتيبات اللازمة لتنفيذ مشروعات وبرامج محددة

(مادة ٧)

تعمل اللجنة المشتركة كوسيلة لتبادل المعلومات والاستشارات حول الموضوعات التى تقع فى نطاق اختصاصاتها وتشجع وتسهل الاتصالات بين الشركات بالبلدين .

(مادة ٨)

تجتمع اللجنة المشتركة مرة كل عام بالتناوب بجمهورية مصر العربية وجمهورية كرواتيا برئاسة ممثلى كل من وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية ووزارة الاقتصاد بجمهورية كرواتيا .

(مادة ٩)

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية ، والتى تفيد بأن كلا من الطرفين قام بإتمام الإجراءات القانونية الضرورية اللازمة من جانبه لنفاذ الاتفاقية .

تسرى الاتفاقية لمدة غير محددة ، ويمكن انتهاء العمل بها إذا ماطلب أحد الطرفين ويتم ذلك بإخطاره بالطرق الدبلوماسية ، وفى هذه الحالة تستمر الاتفاقية سارية المفعول لمدة ستة أشهر من تاريخ الإخطار بالانتهاء .

وقع فى القاهرة ١٩٩٤/١٢/١٤ من نسختين أصليتين باللغات العربية والكرواتية والإنجليزية .

وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
التوقيع

عن حكومة جمهورية كرواتيا
التوقيع

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٠ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كرواتيا ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٠ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية التعاون الاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كرواتيا ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٩٥/٥/١٥

صدر بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٧

وزير الخارجية

عمرو موسى